البحث في «دستور» العتواني و«مُخَارِجْ» الآنسي!!

المتابع لحديث القيادي المعارض والنائب سلطان العتواني في برنامج «في كل اتجاه» الذي بثته قناة «السعيدة» قبل أسبوع والذي اعتبر فيه إجراء الانتخابات البرلمانية بدون المشترك عبثاً بالحياة السياسية ومخالفة دستورية ، متحدياً المؤتمر الشعبي العام الالتزام بالدستور والقانون ، لا يُصدق أن القيادي المعارض سلطان العتواني الذي يبدي الحرص هنا على الالتزام بالدستور والقانون ،هو ذاته رئيس المجلس الأعلى لأحزاب اللقاء المشترك والتي تحاور المؤتمر الشعبي العام سراً وعلانية منذ العام ٢٠٠٦م حول قانون الانتخابات وتشكيل لجنة الانتخابات لتحقيق مكاسب شخصية وحزبية خارج الدستور والقانون في التفاف سافر على ارادة الناخبين ونسف مبكر لأبسط الأعراف والقيم الديمقراطية التي تقتضي التنافس عبر البرامج والاحتكام لنتائج الصندوق . وليس التنافس بمبرر التوافق والاحتكام لنتائج الصفقات.

جميل الجعدبي

ولا يُصدق كذلك في ظل هذا الحرص الشديد من قبل الرئيس الحالي للمجلس الأعلى للمشترك على الالتزام بالدستور والقانون عند الانتخابات أن الرئيس السابق للمجلس عبد الوهاب الآنسي هو ذاته من يتحدث عن مخارج دستورية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وأن الوقت ما زال ممكناً للتوافق لإجراء الانتخابات في موعدها وفقاً لما أوردته أسبوعية «الوسط» في عدد (٢٤) ديسمبر ٢٠٠٨م . وهو ذاته الذي رفض مطلع سبتمبر من العام الماضي رفض اعتبار رسالة رئيس الجمهورية الموجهة للمشترك -والتي أشارت الى إمكانية تضمين التعديلات المتفقة في اللائحة وتمثيل كافة القوى السياسية في إدارة لجان الانتخابات - اعتبارها مخرجاً مناسباً للخروج من الوضع الراهن بين أطراف الملعب السياسي .مايشير الى ان مخارج الآنسي لن تكون مشابهة لمضامين مبادرتي رئيس الجمهورية المقدمتين للمشترك خلال الأشهر الماضية حرصا على اشراك جميع القوى السياسية في الانتخابات .

■ لست هنا ضد التوصل إلى أي صيغة توافقية بين المؤتمر الشعبي العام واللقاء المشترك بشأن الانتخابات لكن مايجب تنبيه ساستنا له خلال هذه الفترة وهم يفصلون مواد الدستور وفقرات قانون الانتخابات -كل موسم انتخابي وفق مقاساتهم وبما يشبع رغباتهم تحت ذريعة التوافق والعرف السائد- هو ان يدعوا الدستور والقانون جانبا حتى الانتهاء من خرقهما على الاقل.

فمن المعيب جدا لمن هو في حالة تلبس بمخالفة القانون استغفال الرأي العام وإقحام الدستور والقانون في خضم المماحكة السياسية وتسجيل مواقف إعلامية مغايرة للواقع سرعان ما يظهر زيفها كما في حديث رئيس المشترك سابقاً حينما أبدى (الخلف) حرص المشترك على الالتزام بالدستور فيما جاء (السلف) بما يبرر لاختراق الدستور والعبث به تحت مسمى (مخارج للتوافق). لنكتشف بعد ١٨ سنة ان التعددية السياسية في بلادنا والديمقراطية ليست ناشئة فقط وإنما ديمقراطية(مخارجة) لجميع الاطراف . وكل واحد حر في ديمقراطيته. !

■ لا يبدو أن رئيس المجلس الأعلى للمشترك / سلطان العتواني في حديثه المتحمس وتحديه للمؤتمر الشعبي العام الالتزام بالدستور والقانون كان يقصد دستور الجمهورية اليمنية وقانون الانتخابات العامة والاستفتاء رقم (١٣) لسنة ٢٠٠١م بشأن الانتخابات العامة والاستفتاء الذي يمنح أحزاب المشترك كقوى سياسية المطالبة بانتخابات حرة ونزيهة كما ذكر العتواني ويسقط عنها أحقية المطالبة بإجراء الانتخابات في مواعيدها الدورية . ويجيز للأحزاب السياسية الراغبة في مقاطعة الانتخابات اللعب بأوراق الاستقرار والأمن والسلم الاجتماعي والتلويح بإشعال الحروب وتهديد (وحدة البلاد) و (خراب البلاد)، وخاصة حين تكون على يقين بان نتائج الصندوق لن تخارجها.

■ الدستور الذي تحدث عنه العتواني مرن جداً وقابل للتطويع وفق متطلبات المرحلة فهو يجيز تأخير تشكيل اللجنة العليا للانتخابات قبل نهاية مدتها بثلاثين يوماً نزولاً عند رغبات قيادات أحزاب المشترك على عكس المادة (٢٠) من قانون الانتخابات والاستفتاء والذي يجيز إعادة ترشيح وتعيين اللجنة أو أي من أعضائها دورة ثانية ،فيما دستور العتواني يحرم ذلك ولا يعترف به ويراه غير شرعي، كما انه يتنافى مع جوهر العملية الديمقراطية ومبدأ سرية الاقتراع حيث اشترط المشترك - خلال حواراته مع المؤتمر حول الانتخابات - وبالاستناد لدستور العتواني طبعا اشترط توقيع أعضاء لجنة الاقتراع على ورقة الاقتراع قبل تسليمها للناخب مخالفا بذلك المادة ١٠٠ من قانون الانتخابات التي تنص على ان يسلم رئيس اللجنة لكل ناخب ورقة الاقتراع ليثبت رأيه فيها وراء الستار المخصص داخل قاعة الانتخابات بشكل سري ثم يضعها في صندوق الاقتراع امام رئيس اللجنة وأعضائها والمرشحين او مندوبيهم دون ان يكون لاي منهم حق الاطلاع على محتواها.

■ وفيما المادة (١٣٣) من قانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠١م بشأن الانتخابات العامة والاستفتاء تنص على أن يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة كل من اعتدى على لجنة انتخابية أو تقطع لها أو اعتدى على أحد من أعضائها بالسب والتهديد أثناء تأديته لعمله أو بسببه .. فلا تعد مثل هذه الأعمال في دستور العتواني ومخارج الآنسي عبثاً بالدستور ولاخرقاً للقوانين ولايعاقب عليها مطلقا .. فهي آليات نضال سلمي وتشاور وطني توصي به قيادات المشترك وتحث أعضاءها في تعميمات تنظيمية على دعوة الآخرين للمشاركة في قطع طريق عام ستمر منه لجنة انتخابية.او اقتحام مدرسة او مركز انتخابي لطرد المحتلين من اعضاء اللجان الانتخابية ،وسلب ممتلكاتهم من السجلات والوثائق . كما شهدنا خلال مرحلة مراجعة وتعديل جداول الناخبين نوفمبر من العام الماضي .■ بواسطة اللائحة التنفيذية لدستور العتواني والتي يسميها الآنسي (مخارج دستورية) يمكنك التنصل من عهودك الموقعة والانقلاب على نصوص دستورية وقانونية ملزمة . فما كان بالأمس (كل متكامل لا يقبل التجزئة والتسويف) ووثيقة وطنية اكتسبت بعداً دولياً كما هو حال (اتفاق المبادئ) عندما قضى بإضافة عضوين من المشترك للجنة الانتخابات عام ٢٠٠٦م وتشكيلها بعد ذلك من القضاة وفقا لدستور العتواني الذي نص يومها على ضرورة ((التنفيذ الدقيق والأمين لاتفاق المبادئ واعتبار بنوده تعهدات وطنية وآليات تنفيذية لنصوص دستورية وقانونية ملزمة تجاه الاستحقاق الانتخابي يجب الوفاء بها في كل الظروف))، يصبح اليوم عاطلاً باطلاً منتهي الغرض والصلاحية منسوخا بفعل توصية او رأي للبعثة الأوروبية ،حيث تفسر اللائحة الداخلية في دستور المشترك ذلك بان التوصيات تنسخ الاتفاق الموقع والنصوص الدستورية والقانونية الملزمة. ونلاحظ هنا غموضا غير مستحب في اللائحة التنفيذية لدستور الآنسي ،فمن البدهي ان الاتفاقية الموقعة بين طرفين اولى بالالتزام من توصية (نصيحة) طرف ثالث خارجي . لكن ديمقراطية المخارجة لاتثمر إلا هكذا قوانين ولوائح خاضعة للمزاج الشخصي ، ومفعمة باستغفال وتضليل الرأى العام ، فهي تخبرك مثلا ان التواصل ليس حواراً وان الحوار يختلف عن التشاور وان هناك فرقاً بين الحوار والتواصل. ولا تخبرك ابدا لماذا لم تسلم أحزاب المشترك أسماء ممثليها في لجنة الانتخابات لمجلس النواب في جلسة ١٨ أغسطس الماضي؟

■ وخلافاً للفقرة (٩) المادة (٤) من الفصل الثاني بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الانتخابات العامة والاستفتاء التي تقول " لا يجوز إكراه أي موظف على اختيار موطن انتخابي معين" وكذلك الفقرة (٥) من المادة (٢) والتي تحدد الموطن الانتخابي بالمكان الذي يقيم فيه الشخص عادة أو الذي به محل عمله الرئيسي أو مقر عائلته ولو لم يكن مقيماً فيه . تطالب قيادات المشترك وفقاً لدستور العتواني ومخارج الآنسي أو اللائحة التنفيذية لدستورهم بإلغاء حق المواطن في التسجيل للانتخابات في مقر عمله كموطن انتخابي حرص المشرع من خلاله على توسيع دائرة المشاركة الديمقراطية للجميع . فالمخارج القانونية لدستور العتواني ترى ان التعددية السياسية والديمقراطية في بلادنا لا تتسع لغير موطنين انتخابيين اثنين فقط . واللى مش مخارج له يقطع الطرقات ويتقطع على اللجان الانتخابية كممارسات نضالية كفلها دستور العتواني وديمقراطية (المخارجة).. يبدو أن دستور العتواني هنا مخالف تماماً ليس لقانون الانتخابات المعمول به في بلادنا ولكن للمبادئ الديمقراطية المعمول بها في العالم لأن إلغاء مقر العمل كموطن انتخابي سيحرم العاملين في المؤسسات الأهلية والحكومية التي تتطلب تواجد العاملين فيها على مدار الساعة مثل المصانع والكهرباء والمستشفيات والمعسكرات والمطارات من ممارسة حقوقهم الانتخابية .

وليس ذلك فحسب .. فمطالب المشترك خارج الدستور والقانون تمتد لمخالفة قوانين أخرى غير قانون الانتخابات مثل قانون المرافعات والذي ينص على أن الموطن الانتخابي هو المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة ويباشر فيه أعمال الحياة العادية من تجارة أو حرفة أو وظيفة .

■ وعلى عكس نصوص المادة (٨) الفقرة :سادسا.. من قانون الاحزاب والتنظيمات السياسية رقم ٦ ٦ لسنة ١٩٩١م والمعمول به في الجمهورية اليمنية، والذي يحظر على الحزب او التنظيم السياسي استخدام العنف بكل اشكاله او التهديد به أو التحريض عليه . وكذا المادة (٣٣) التي توجب على كل حزب او تنظيم سياسي ان يتقيد في ممارسته لنشاطه بعدم الإخلال بالأمن والنظام العام او التحريض على الفوضى والعنف، فلا مانع ابدا في دستور دولة المشترك والقوانين المعمول بها في تلك البلاد من التهديد بإحراق البلاد والعباد والتبشير(بحرب سادسة في صعدة لاقدرالله) كما جاء على لسان رئيس المشترك في قناة «السعيدة» . ولامانع في دستور العتواني من استثمار قضايا الناس لتنمية الفوضى وتخريب ماتيسر من الممتلكات العامة والخاصة وتقديم الدعم السياسي والإعلامي لعناصر خارجة عن القانون والنظام وتبرير اعمالها ولو كان في ذلك إلحاق الضرر بالمواطنين وأفراد القوات المسلحة والأمن، والإضرار بالمصلحة الوطنية.

■ في دستور العتواني -كما اسلفنا- يتركز الاهتمام حول لجنة الانتخابات وحصص لجان الانتخابات وكيفية تأمين قدر معقول من المكاسب في البرلمان القادم ، وتحصين الاحزاب المتهالكة بفعل عوامل التعرية ضد الانقراض ، فلا مكان في هذا الدستور لرؤى تنظر في معالجة قضايا الناس وهمومهم المعيشية كقضايا الاقتصاد والحريات العامة والصحافة ومشاكل الشباب، وغلاء المهور ،والغش في الامتحانات ، واختفاء مادة الغاز، وتزايد ضحايا الحوادث المرورية ، واستمرار مسلسل نهب تاريخ وآثار اليمن، وجفاف الاحواض المائية، ومع ذلك لن تعدم قراءة تصريح لقيادي في المشترك يخبرك بان قضية الانتخابات هي جزئية بسيطة في اطار قضايا الناس التي يحاورون السلطة حولها . كما انك في حال عدم إجراء الانتخابات النيابية في موعدها ،لن تعدم في ظل هذا الزخم من الضحك على الذقون من قراءة بيان للمشترك صباح ٢٨ ابريل من العام ٢٠٠٩م يدعوك للنضال السلمي من اجل طرد الحكومة غير الشرعية ورفض حضور جلسات برلمان منتهى الصلاحية ، ويوصيك بايقاف وتعطيل عجلة التنمية وكلما يصدر حركة باعتبار الحركة هنا غير شرعية.

الطريق إلى غزة

.محمد حسين العيدروس

رغم طول تجاربنا العربية، ومرارتها إلاّ أن الدروس المستوحاة منها لم تكفل للكثير من الدوائر السياسية وعياً مناسباً يحول دون انزلاقها الى تجزئة قضايا الأمة، والحديث عن العدوان الاسرائيلي على غزة كشأن فلسطيني لا يعني غير أهله، أسوة بما جرى به الحديث عن الحشد الاجنبي في جنوب البحر الاحمر بوصفه شأناً يمنياً، واحتلال العراق شأن العراقيين، وغيرها من القضايا التي كانت المواقف ازاءها هي الأعلى تكلفة في تاريخنا المعاصر.

أكثر من أربعمائة وخمسة وعشرين شهيداً وأكثر من ألفين ومائتي مصاب من أبناء غزة حتى مساء اليوم السابع من العدوان من غير أن تهتز للهيئات الدولية شعرة أو تثور ثائرة غضب المجتمع الدولي على غرار ردة فعله على مقتل المواطنة الاسرائيلية بصواريخ «حماس» في الوقت الذي تواصل طواحين الحرب الصهيونية إبادة البشر والشجر وتدمير المنازل والبنى التحتية الفلسطينية.. فيما لاتزال بلداننا العربية والاسلامية تتجادل حول جدوى عقد قمة طارئة، وتتراشق الاتهامات والتخوين وتزايد بعضها البعض في استعراض معوناتها الطبية والغذائية على الشاشات من غير أن تعي بأنها تمنح الجميع ضوءاً أخضر للاستهانة بمقدراتها والتفريط بحق شعوبها في الحياة الآمنة الكريمة.

إن التعاطي السلبي من قبل المجتمع الدولي مع حرب الابادة في غزة انما هو موقف متجدد تجاه مختلف قضايا الأمة، وليس محصوراً على إحدى القوى الفلسطينية كما تروج له العديد من دوائر السياسة العالمية، ولو قدر لأحد بلداننا أن يتعرض لعدوان أو تحد خطير -لا سمح الله- فلن تكون ردود الأفعال مغايرة طالما ظلت اقطارنا تجزئ القضايا والمواقف، وتنأى عن مسئولياتها التاريخية في بناء قدر مناسب من النفوذ السياسي الذي من شأنه تمكينها من فرض موقفها على الساحة الدولية.

لاشك أن هناك من يؤول الأحداث الى تفسيراته الخاصة ويفصل مسبباتها على مقاسات مواقفه فلا يرى في الموقف العربي إلاّ حدوداً قصوى لما يمكن فعله، ذلك لأنه يتلبس حالة الوهن والعجز، ويقرأ الاحداث بأنانية قطرية، وقصر نظر، غير مكترث لما يمكن أن يورثه للأجيال القادمة من مستقبل معتم وواقع مرير يضطرها لدفع تكاليف باهظة جداً للتحرر منه، إذ لا فرق بين أن نورث الأجيال بلداناً محتلة عسكرية وبين أن نورثهم بلداناً مستعبدة سياسياً تحركها القوى الدولية من داخل قصورها الرئاسية عبر المحطات.

فالقرار السياسي المشلول هو من يقف اليوم أمام أي مشروع عربي لنصرة أبناء غزة.. والارادة المسلوبة هي التي تحول دون تبني موقف شجاع، أو التفكير بمجابهة اقتصادية وسياسية عربية فاعلة، إن استبعدنا خيارات التدخل العسكري لردع ارهاب الدولة الذي تمارسه اسرائيل تارة ضد شعبنا اللبناني وتارة اخرى ضد شعبنا الفلسطيني وتارة ثالثة تلوح به لتهديد بلد عربي آخر..!

وقد يرى البعض أن هذه الارادة السياسية ضعيفة، وهو على صواب في تقييمه لأن معياره هو الذات القطرية وليس ذات الأمة الجبارة القادرة على فرض وجودها القوي لو سعت الى توحيد امكاناتها وتنقية سرائر انظمتها، والايمان بشعوبها العملاقة التي نجزم بصدق هتافاتها وشعاراتها التي تنادي بها في تظاهراتها المليونية وهي تتحرق شوقاً لنصرة اشقائهم الفلسطينيين والذود عن الشرف العربي الاسلامي المنتهك بأحدث تكنولوجيا الحرب والدمار العالمية.

إذا كنا قلقين حقاً من خلافات البيت الفلسطيني والبعض يرجع اليها اسباب العدوان الاسرائيلي فإن ذلك في الحسابات السياسية العربية بعد جزئية لا يعول عليها بما يحدث لأن الأصل هو وحدة الصف العربي التي من شأنها أن تمنح الفلسطينيين وحدة تلقائية مهماً تباينت قراءاتهم للأوضاع ولآليات العمل السياسي والوطني.. لكن تشرذم الموقف العربي انعكس على الواقع الفلسطيني وهيأ له مناخاً للشقاق، والاختلاف وإعادة التصنيف تحت مسميات شتى تتجاذبها أقطاب اللعبة السياسية العربية..!

ومن هنا حرص الأخ الرئيس علي عبدالله صالح في دعوته لعقد قمة عربية طارئة لبحث التطورات في غزة على اقتراح توجيه الدعوة أيضاً لقادة القوى الفلسطينية المختلفة لحضور اجتماعات القمة، لأنه رجل قادر على وضع الامور في نصابها واستثمار الموقف العربي الموحد الذي ستهيئه القمة في توحيد الصف الفلسطيني وتأمين جبهة المواجهة من الداخل قبل خوض المعركة مع الخارج.

إن تلكؤ الموقف العربي في رص صفوفه وتبني خيارات قوية حتماً سيجعل اخواننا الفلسطينيين تحت طائلة الكثير من الضغوط الدولية والمزيد من الاستبداد الصهيوني.. وعليه فإذا كنا سنفكر بدعم حقيقي لشعبنا في غزة فإننا معنيون أولاً بترجمة موقف سياسي عربي موحد، وإلاّ فليس من الحكمة أو المروءة أو الانسانية أن نترقب الصواريخ الاسرائيلية حتى تصيب طفلاً فنهرع لاسعافه بضمادة، أو تقتل امرأة فنهرع لدفنها.. أو تهدم بيت فنعلن تبرعنا بإعادة بنائه.

افتراءات المشترك تطال المنظمات الدولية وخارجية أمريكا

لا يبدو أن التضليل المشترك وخطاب الافك وتزييف وعي الناخب وخداع الرأي العام لدى فرقاء المشترك قادر على البقاء في الاطار المحلي على الأقل، ولا مناص من تجاوز افتراءات خطاب المشترك للحدود الاقليمية وتسجيل حضور بائس بالافتراء على منظمات وجهات خارجية رغم ما تعنيه هذه الممارسة المشينة من اساءة لليمن قبل أن تسيئ للمعارضة في المشترك.

وليس جديداً.. تحوير حديث نائب المتحدث باسم الخارجية الأمريكية عن الانتخابات البرلمانية في اليمن من قبل خبراء التزييف المشترك، ولا الكذب مع سبق الاصرار والترصد على المدير التنفيذي لمكتب المؤسسة الدولية للانظمة الانتخابية «ايفس» وتقويله الأيام الماضية ما لم يقل، وقبلهما الكثير من المنظمات والمراكز والمؤسسات والمعاهد الخارجية التي تهب عليها باستمرار رياح الضجيج المشترك مصحوبة بمعلومات مُضللة واكاذيب باطلة تعود بعد فترة لنفس جهة المولد والارسال ليحتفي بها مصبوغة برداء الدولية وجهات غربية..وخلافاً لتعاليم ديننا الاسلامي الذي نهانا عن الكذب.. يبدو أن اخوان المشترك وكما هو عهدهم يجيزون خلال الانتخابات البرلمانية المقبلة ممارسة الكذب على نطاق واسع.. وعدم اقتصار هذا السلوك على الناخبين والمواطنين في اليمن.. فلا مانع في ظل المأزق المشترك والأزمة المرتقبة لدى بعض قيادات المشترك.. لا مانع أبداً من الدجل والافتراء والكذب على المتابع في الخارج وعلى المنظمات المعنية بالانتخابات وعلى الدول المانحة وقبل ذلك على بعضهم البعض.

الأيام الماضية نفد صبر المدير التنفيذي لمكتب المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية «ايفس» بصنعاء من افتراءات بعض وسائل الاعلام الحزبية والتي طالته شخصياً في اشارة لمزاعم كاذبة نسبها اعلام المشترك الاسبوع قبل الماضي للمسئول الدولي.

ووفقاً لما أوردته وكالة الانباء الرسمية «سبأ» فقد نفى السيد بيتر وليمز جملة وتفصيلاً ما نسبه له اعلام «الاصلاح والناصري» من تشكيك بنزاهة اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء واتهامها بالفساد، مؤكداً بأن ما نُسب إليه في هذا الشأن مزاعم كاذبة لا أساس لها من الصحة ولم تصدر على لسانه مطلقاً.

مدير مكتب ايفس ينفي مزاعم وسائل إعلام حزبية تشكيكه بنزاهة لجنة الانتخابات
٢٧/ديسمبر/٢٠٠٨م

صنعاء – سبأت :
نفى المدير التنفيذي لمكتب المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية (ايفس) بصنعاء، بيتر وليمز جملة وتفصيلا ما نسبته اليه بعض المواقع الالكترونية وبعض وسائل الاعلام الحزبية من تشكيك بنزاهة اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء بشأن مزاعم كاذبة لا أساس لها من الصحة ولم تصدر على لسانه مطلقاً.

الثورة

نيوز يمن

"ايفس" ينفي مزاعم تشكيكها بنزاهة لجنة الانتخابات

المشترك يرحب بموقف أمريكا وأوروبا بشأن الأزمة السياسية في اليمن

ممثل منظمة ايفس يدعو إلى تشكيل لجنة إنتخابية مستقلة لإدارة الإنتخابات في اليمن، وإعادة التصويت على اتفاق الأحزاب في البرلمان الوحدوي ثت - صالح الصريمي

وأعرب المدير التنفيذي لـ«ايفس» عن أسفه لاقدام تلك المواقع الالكترونية على افتراء مثل تلك التصريحات الكاذبة والتلاعب بالالفاظ وتقويله ما لم يقله في اطار المماحكات السياسية والاعلامية.

وأعرب وليمز عن أسفه عما نسبته بعض الصحف والمواقع الالكترونية الى خبير المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية «ايفس» مارشك ولكي، من تصريحات بشأن فساد التمويل السياسي في العمليات الانتخابية.

وكان بيان الخارجية الأمريكية الصادر منتصف ديسمبر الماضي مرحباً بإجراء الانتخابات البرلمانية القادمة في اليمن تعرض هو الآخر للتحوير من قبل اعلام المشترك مصبوغاً بمفردات التأزيم وألفاظ «الأزمة» في اليمن كما في عنوان موقع «الصحوة» على الانترنت. وفي تضليل متعمد وايهام لانصار المشترك والقيادات الوسطية ادعى المشترك أن الموقفين الأمريكي والأوروبي بهذا الخصوص منسجمان معه في حين جاء في الموقفين الصادرين عن الخارجية الأمريكية والاتحاد الأوروبي تأكيدهما الشديد على ضرورة اجراء الانتخابات النيابية في موعدها دون تأجيل..والملفت في افتراءات المشترك على السيد بيتر وليمز أن وسائل اعلام اخرى نقلت عن وليمز في ذات الفعالية دعوته الأحزاب للتوقف عن مهاجمة اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء وأن يقفوا معها كما في عنوان خبر «نيوز يمن»، وهو الأمر الذي لم تتقبله احزاب المشترك ولم يرق لها التعاون القائم بين المنظمة الدولية ولجنة الانتخابات فعمدت الى الافك لافساد العلاقة بين الطرفين.

تجاوز التصفيات التمهيدية ويتنافس على بيرق شاعر المليون :

صَوِّتْ لشاعر اليمن فهمي التام على الرقم ٣٣

■ كتب / أحمد غيلان

قدم الشاعر اليمني فهمي التام مستوى مشرفاً في مشاركته الأخيرة يوم الخميس الماضي ضمن مجموعته المتأهلة الى المرحلة الثالثة لمسابقة (شاعر المليون) بالإمارات العربية المتحدة.

وحصل الشاعر اليمني المتميز على درجة من ويتأهل من مجموعته الحديدية أربعة شعراء كما هو الحال في بقية المجموعات .

شاعرنا الكبير فهمي التام ينتظر دعم الجمهور الكريم بالتصويت له من اليمن عبر رسائل قصيرة بالهاتف الجوال .رقم الشاعر للتصويت هو (٣٣)

طريقة التصويت :

ادخل رقم الشاعر (٣٣) في رسالة قصيرة وارسالها على أحد الأرقام التالية:

Sabafon : 1802
Yamen Mobile : 17101
MTN : 8825